

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



PROVISIONAL

جامعة الدول العربية

A/46/PV.51
29 November 1991

UNO 11 1234

ARABIC

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) الرئيس

قضية فلسطين

(ا) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

تنظيم الأعمال

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحاضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التمهيدات فينبغي الا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعين خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza من المحاضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٣ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

(١) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف

٤ (A/46/35)

(ب) تقرير الأمين العام (Corr. A/46/623 و ١)

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أقترح افتتاح

قائمة المتكلمين في المناقشة العامة الساعة ١٢ ظهر اليوم .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا المقترح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس : أعطي الكلمة أولاً لسعادة السيدة عبسة كلود ديالو ممثلة

السنغال بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف .

السيدة ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني

ويسعدني ، بوصفني رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف ، أن أخاطب الجمعية العامة وأعرض بند جدول الاعمال المععنون "قضية فلسطين" .

بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي ، سيد الرئيس ، أن أهتكم نيابة عن اللجنة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الأوانة الهامة من تاريخ هذه المنظمة . إن

مواهبكم الدبلوماسية وتفانيكم في خدمة قضية السلم ستسمح ، كما أسممت ، في حسن سير أعمالنا . ويمكنكم أن تعولوا على الدعم الكامل للجنة في أدائكم لمهامكم . وأود

أيضاً أن أغتنم هذه المناسبة لكي أشكر مرة جديدة سلفكم سعادة السيد غيدو دي ماركتو على الطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية في العام الماضي وعلى تفانيه في سبيل

القضية الفلسطينية .

(السيدة ديدالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

إن العام الذي مضى شهد تغيرات تاريخية كما واكبه الأمل المتجدد في أن يسمح الحل الشامل العادل لقضية فلسطين قریب المتناول ، تلك القضية التي مافتثت تسرعى اهتمام المجتمع الدولي منذ وقت طويلاً .

وخلال هذه الدورة أعرب المتكلم تلو الآخر عن الأمل في أن يقوم النظام العالمي الجديد ، الذي أفضت إليه الاضطرابات التي حدثت مؤخراً ، على مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب ، وعلى أساس سيادة القانون في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان والحرريات الأساسية للجميع على النحو المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة .

وبشكل متزايد ، يبدي المجتمع الدولي رغبته ، ليس فقط بالاقوال بل أيضاً بالفعال ، في أن يستجيب النظام العالمي الجديد لتلك الآمال . وفي هذه العام ضاعف المجتمع الدولي جهوده لإنهاء المنازعات الإقليمية في شتى مناطق العالم ولتعزيز التطور الديمقراطي وارساء الاسس التي تجعل من الممكن أن ينتهي في النهاية نهج متضاد لحل المشاكل المشتركة للبشرية .

إن نهاية الحرب الباردة والروح الجديدة للتعاون الدولي والتطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط هي كلها ظروفًا مؤاتية للمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية ، وذلك لأول مرة في التاريخ الطويل للنزاع الفلسطيني .

وقد رأت لجنتنا أنه من المشجع للغاية أن يتحقق هذا التطور وأن تتحمّل الفرصة للعمل الدولي لصالح الشعب الفلسطيني ، على الرغم من التدهور الخطير في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمعاناة والاضطرابات التي عانى منها الشعب الفلسطيني خلال وبعد المراجعة في الخليج الفارسي .

واسمحوا لي أن أذكر بأنه منذ تقسيم فلسطين ، بقرار من هذه الجمعية منذ ٤٤ عاماً ، لم يتمكن المجتمع الدولي من أن يكفل التطبيق الكامل لمبادئ الميثاق بالنسبة للشعب الفلسطيني . وبعد الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في بداية السبعينيات قامت الجمعية العامة بانشاء لجنتنا ، وبذلك أثبتت الجمعية العامة رغبتها في تصحيح الخلل الناتج عن إنشاء واحدة من الدولتين اللتين

(السيدة ديلو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمثيل)

نور القرار الخامس بتقسيم فلسطين على انشائهما . وأن توصيات اللجنة من أجل التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة ، بالرغم من تأييد الجمعية العامة لها مرارا ، لم تطبق حتى الان . ومع ذلك ما فتئت اللجنة تعمل بلا كلل من أجل دعم هذا الهدف وتحسين فهم هذه القضية من جانب الرأي العام الدولي .

وخلال الأعوام القليلة الماضية ، وبشكل خاص منذ بداية الانتفاضة التي تلاهـا إعلان استقلال فلسطين ومبادرة السلام لعام ١٩٨٨ ، أرسـيت أوسـن توافق الآراء الدوليـيـ علىـ العـناـصـرـ الـاسـاسـيـةـ لـلـمشـكـلـةـ وـأـسـالـيـبـ حلـهاـ .

(السيدة ديدالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمرف)

إن الأهمية المركزية للقضية الفلسطينية في إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي وكون الفلسطينيين شعبا له الحق في إعمال حقوقه الوطنية وممارستها بما لا يحققتان لم يعد أحد ينكرهما .

وبالتالي ، ونظرا لأن أكثر مهام المجتمع الدولي الحاجة هي الخروج من المأزق السياسي والدبلوماسي الذي سبب الكثير من المعاناة في السنوات الأخيرة ، أعربت لجنتنا عن تأييدها لمبادرة السلام التي تشجعها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وتشعر اللجنة بعميق الثقة بأن المؤتمر الذي عقد في مدريد في نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي سيفضي إلى اتفاقات تفي بحاجات وتطلعات جميع الأطراف ، وتسعى للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه . واللجنة على اقتناع بأن هذا المؤتمر يمثل فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل ، وتدعو جميع الأطراف إلى ابداء الشجاعة السياسية والاستعداد اللازم للتوفيق حتى يمكن تحقيق الهدف المشترك ، وهو إقامة سلام عادل و دائم لجميع بلدان المنطقة .

وبإمكان اسرائيل ومن واجبها أن تسهم في تحقيق هذا الفرق ، وذلك بأن تحسن نورا الواقع التي يواجهها الفلسطينيون في الأرض المحتلة . وتدعى اللجنة اسرائيل مرة أخرى بال الحاج إلى احترام التزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . وأن تقرير اللجنة ، الذي سيقدمه المقرر بعد قليل بصورة مفصلة ، يتضمن معلومات مزعجة في هذا المجال . و تستند المعلومات ، على عكس ما يدعوه البعض بأنها متحيز ، إلى البيانات التي جمعتها منظمات لها سمعتها في ميدان حقوق الانسان ، وإلى مقالات ظهرت في الصحافة الاسرائيلية والفلسطينية ، وإلى وثائق نشرتها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والخبراء الذين اشتركوا في الاجتماعات التي عقدت برعاية اللجنة .

إن حل المشكلة الفلسطينية من شأنه أن يتبع انهاء القمع الإسرائيلي للانتفاضة ، هذه الثورة التي هي بدرجة كبيرة من صنع شبان سلاحهم الوحيد هو الحجارة ، وقد تسبّب

(السيدة ديدالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بمحارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

قمع اسرائيل لهذا الرمز الذي يعبر عن مقاومة الشعب الفلسطيني ، حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، بوفاة ٩٦٦ فلسطينيا ، ٤٧ منهم على الأقل قُتلوا بعمليات سرية قاتلت بها قوات الدفاع الاسرائيلية . وأصيب أكثر من ١١١ ٠٠٠ فلسطيني بجراح خلال الفترة نفسها ، وكان الأطفال يمثلون ربع عدد الضحايا .

وجرى منذ بداية الانتفاضة احتجاز أكثر من ٧٥ ٠٠٠ فلسطيني لفترات مختلفة ، منهم ١٤ ٠٠٠ بأوامر احتجاز ادارية ، أي دون محاكمتهم أو توجيه لهم اليهم . وافتادت التقارير أن معدل السجن في الاراضي المحتلة أعلى معدل في العالم . وافتادت التقارير أيضاً أن التعذيب لا يزال يستخدم كوسيلة للاستجواب ، ووردت معلومات تفيد بأن سوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز أدى إلى اضرابات متكررة عن الطعام .

ولا تزال العقوبة الجماعية تسبب معاناة شديدة للسكان وخراباً كبيراً . فخلال حرب الخليج ، عندما كان هناك نقص في الأدوية والمواد الغذائية ، فرض حظر التجول على مدى ساعات اليوم ولفترات طويلة على مئات الآلاف من الفلسطينيين . ومنذ بداية الانتفاضة هدم أو أغلق بالشمع ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ من المنازل والمباني الفلسطينية واقتلت أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شجرة . وقد فرضت قيود قاسية على حركة الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل نظام الاحتلال ، مما أدى إلى انتشار البطالة . وقدر أنه لغاية نيسان/ابريل ١٩٩١ ، فقد ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني أعملوا لدى أرباب عمل اسرائيليين ، وظلت المدارس مغلقة طوال الجزء الأكبر من الانتفاضة ، وحرمت أغلبية الطلاب خلال السنوات الأربع الماضية من الحق في التعليم .

ويقع على المجتمع الدولي ، ولا سيما الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، مسؤولية ضمان إعادة احترام حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وهذه مهمة ملحة يتطلبها القيام بها دون انتظار إحراز التقدم في عملية السلام . إن اللجوء إلى القوة الفاشمة ضد المدنيين العزل يجب وقفه . ويجب إعادة فتح المدارس والجامعات . ويجب الإفراج عن السجناء السياسيين . ويجب وقف

(السيدة ديالسو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمرف)

العقوبة الجماعية . وإن تحسين حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة لابد من أن يسهم في عملية السلام .

ويشير تقرير اللجنة إلى أن اسرائيل قامت منذ بداية الانتفاضة بمصادرة ٥٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة . وصادرت اسرائيل منذ احتلالها للاراضي في عام ١٩٦٧ حوالي ٦٠ في المائة من الاراضي الفلسطينية . ويقيم ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من المستوطنين في حوالي ١٧٠ مستوطنة رئيسية وحضارية في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية الموسعة . إن عمليةضم الزاحف هذه ، التي يمكن رؤيتها أيضا في شق الطرق وتحويل الموارد المائية لصالح اسرائيل والمستوطنين الاسرائيليين على حساب الفلسطينيين ، تسارعت في الاشهر القليلة الماضية . وتعد هذه الانشطة عائقا للسلام ومصدرا للمصراع المستمر في المنطقة . كما أنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ، ولهذا شجبها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره .

وبالتالي ، من الاممية البالغة أن توقف جميع اعمال مصادرة الاراضي والأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس .

ويجب على المجتمع الدولي ، بعد اتخاذ ما يلزم من التدابير الوقائية والفوبيا الطارئة ، أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لوقف التدهور السريع في الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وإقامة الهياكل الاجتماعية الاقتصادية الازمة للتنمية الحقيقة للاراضي الفلسطينية المحتلة تمهدًا لقيام دولة مستقلة .

وعلى الرغم من مبادرات السلام الجارية ، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتمرف لا تزال تشعر بالانزعاج نتيجة للتدور المستمر للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالتالي فإنها تبذل كل جهد ممكن لتبثرة الرأي العام .

(السيدة ديدالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمرف)

وفي الوقت ذاته تقوم اللجنة بكل ما في وسعها للاسهام في اقامة مناخ مسؤول لعملية السلام ، وذلك عن طريق تشجيع المناقشات المترقبة والبناءة بين خبراء يمثلون جميع الاطراف وكل الاراء ، بما في ذلك الفلسطينيون والاسرائيليون . ففي عام ١٩٩١ عقدت في مدريد في آيار/مايو الحلقة الدراسية الاقليمية الاوروبية ؛ وتبعتها في حزيران/يونيه الندوة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية المعقدة في مونتريال ؛ وفي آب/اغسطس ، الندوة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في اوروبا المعقدة في فيينا . ويجري الإعداد لندوة اقليمية آسيوية ولجتماع للمنظمات غير الحكومية من المزمع عقدهما في نيقوسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

السيدة ديدالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

واللجنة ممتنة جدا لحكومات اسبانيا وكندا والنمسا وقبرص على المساعدة التي قدمتها للجنة أثناء تنظيم هذه الاجتماعات . ونشر أن هذه الأنشطة مفيدة جدا وتمكن ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والخبراء وغيرهم من الأفراد من تحليل الحالة ، وإجراء الاتصالات ودراسة استراتيجيات المستقبل بصورة جماعية .

وقد وامتل اللجنة ، بمساعدة شعبة حقوق الفلسطينيين ، المتابعة المتأدية للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإفاده الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن بصورة مستمرة . وقد أعدت دراسات وبيانات حول مختلف جوانب قضية فلسطين بغية إعلام الرأي العام الدولي وتبثتها بصورة أفضل . وترى اللجنة أن دور شعبة حقوق الفلسطينيين كمركز للمعلومات والوثائق بشأن هذه المسألة ينبغي الاعتراف به على نحو الواجب وتعزيزه بصورة ملائمة ، وقد طلبت من الأمين العام دراسة إمكانية إنشاء مصرف لاتمة البيانات لتسهيل مهمة الشعبة .

بعد انهيار جدار برلين بدأ جدار آخر يتهاوى في مدريد - وهو الجدار الذي شيدته عقود من الخوف والكراهية وانعدام التفاهم . لقد وصلت قضية فلسطين الآن إلى مرحلة حاسمة ، وتشق اللجنة وأثق أنا بأن آمال عام 1991 ستتحول إلى واقع بفضل القرارات التاريخية التي ستتخذ عبر الشهور القليلة المقبلة . ولجنتنا التي أنشئت لتشجيع ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ستواصل بذلك أقصى ما في وسعها لكفالة تحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف من خلال انتصار العقل والحق لتحقيق العدالة للفلسطينيين واستباب السلم والأمن للجميع . وتعتقد لجنتنا العزم ، في سياق ولايتها التي أنطتها الجمعية العامة بها ، على الأسهام في إرساء سلم مشرف في الشرق الأوسط دون منتصرين ولا مهزومين .

الرئيس : أعطي الكلمة للسيد فكتور كاميليري ممثل مالطة ، بمفتاحه مقررا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ليقوم بعرض تقرير اللجنة (A/46/35) .

السيد كاميليري (مالطة) ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي فخري واعتراضي أن أعرض ، بصفتي مقررا ، على الجمعية العامة ، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف الذي يشمل عملها أثناء العام الماضي .

في عام ١٩٩١ ، وتحت القيادة القديرة لرئيستها ، سعادة السفيرة عبسة كلسود ديالو ، اضطلعت اللجنة بكل نشاط بولاليتها وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة .

لقد كان هذا العام عاما شهد تغيرا ضخما حدث على الصعيد الدولي وفي منطقة الشرق الأوسط ذاتها ، وكانت له نتائج كبيرة على قضية فلسطين ، ورصدت اللجنة هذه التطورات عن كثب وأخذتها في اعتبارها في تقريرها .

وفي مقدمة التقرير ، تؤكد اللجنة على الحاجة الماسة إلى ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين في ضوء تردي حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتكتيف التدابير القمعية وسياسة ضم الأراضي الفلسطينية والعربية التي تنتهجها اسرائيل . ويؤكد التقرير مجددا على أن هذه السياسة والإنكار المستمر لحقوق الفلسطينيين هما العقبتان الرئيسيتان أمام اقرار السلام العادل . وفي الوقت ذاته ، تقر اللجنة بأنه توجد الآن فرص جديدة وتنادي بتكثيف الجهد لتحقيق حل يستند إلى القانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة التي يجب تطبيقها بطريقة منصفة .

إن الفصلين الثاني والثالث من التقرير اجرائيان ويلخصان ولايات اللجنة وشبكة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الاعلام ، كما أنهما يقدمان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة .

والعمل الذي اضطلعت به اللجنة في عام ١٩٩١ وارد في الفصل الرابع من التقرير . لقد رصدت اللجنة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ،

(السيد كاميليري ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

بما في ذلك القدس ، بمفهوم مستمرة عن طريق وسائل الاتصال وتقارير هيئات ووكالات الأمم المتحدة ، وكذلك عن طريق المعلومات التي جمعتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والخبراء على الصعيد الفردي ، بما في ذلك الاسرائيليون والفلسطينيون الذين شاركوا في المجتمعات المعقودة تحت رعاية اللجنة ، وغيرها من المصادر . كما تلقت اللجنة مناشدات متكررة من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال يستشعرون فيها الانتباه إلى حالتهم ويطلبون بالحماية الدولية .

تلاحظ اللجنة بقلق عميق أن إسرائيل في جهودها لقمع الانتفاضة تلجأ بصورة مستمرة إلى استخدام القوة بصورة مفرطة وعشوانية ، بما في ذلك اطلاق النار على المتظاهرين واسعة استخدام الغاز المسيل للدموع والضرب العقابي . كذلك ادعت منظمات حقوق الإنسان استعمال الإعدام خارج نطاق القضاء كوسيلة لکبح القلق واستخدام التعذيب كأسلوب للاستجواب . يقال إن معدل سجن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أعلى معدل في العالم . فالآلاف من الفلسطينيين يرزحون في السجون دون تهم أو محاكمة .

كما ترد معلومات عن توسيع نطاق مصادرة الأراضي وأنشطة الاستيطان التي تقوم بها إسرائيل ، بالإضافة إلى معلومات عن مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية والإضرار بها . كما يرد بإيجاز ذكر انتهاكات الحقوق في التعليم والصحة وحرية الارتباط وغيرها من جوانب الاحتلال . ويختتم الفصل بنداء ملح بتقديم الحماية الدولية للفلسطينيين الراغبين تحت الاحتلال وبتوفير المساعدة الفورية في حالة الطوارئ ، فضلا عن المساعدة الانمائية .

واللجنة ، كما تدرك الجمعية ، مفوضة بأن تقدم تقاريرها واقتراحاتها للجمعية العامة ومجلس الأمن بمفهوم مستمرة بشأن التطورات المتصلة بالقضية الفلسطينية . وفي عدد من الرسائل التي صدرت كوثائق للجمعية العامة ولمجلس الأمن والتي سردت في الجزء ألف - ٢ من التقرير ، أبلغت الرئيسة عن أحداث معينة ذات خطورة وقدمت توصيات بالعمل الذي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره القيام به .

(السيد كاميليري ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ونفس الجزء أيضا يحتوي وصفا لمشاركة اللجنة في جلسات مجلس الامن المتمانة بولاية اللجنة ، والمقررات الصادرة عن المجلس بشأن الموضوع أثناء هذا العام .
 وهناك اشارة أيضا إلى زيارة السيد غيدو دي ماركتو ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، لللاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وفي الاردن . وقد عُمِّم تقرير رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا العام كوثيقة صادرة عن الجمعية العامة بناء على طلب اللجنة .

(السيد كاميليري ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمرف)

ونفس الجزء أيضا يحتوي وصفا لمشاركة اللجنة في جلسات مجلس الامن المتممة بولالية اللجنة ، والمقررات الصادرة عن المجلس بشأن الموضوع أشقاء هذا العام . وهنالك اشارة أيضا إلى زيارة السيد غيدو دي ماركو ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، للاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وفي الاردن . وقد عُمِّ تقرير رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا العام كوثيقة صادرة عن الجمعية العامة بناء على طلب اللجنة .

(السيد كاميليري ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمثيل)

لقد قررت اللجنة في برنامج عملها لعام ١٩٩١ أن تواصل ايلاء الاهتمام القصوى للنهوض بعقد مؤتمر دولي للسلام معنى بالشرق الاوسط في اقرب وقت ممكن وفقا للقرار ٦٨٤٥ الصادر في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وللقيام بدور نشط في البحث عن السلام . ولتعزيز هذا الهدف ، شاركت اللجنة في عدد من الاجتماعات الدولية ونظمت ، بالتعاون مع شعبة الحقوق الفلسطينية ، حلقة دراسية اقليمية وندوتين لمنظمات غير حكومية واجتماعا دوليا لمنظمات غير حكومية ، على نحو ما ذكره الرئيس بالفعل . وفي هذه الانشطة ، قررت اللجنة أن تركز على المسائل ذات الاولوية التالية ، بالإضافة إلى هدف عقد مؤتمر السلام : الحاجة إلى دعم الانتفاضة ، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ، والمشكلة التي تفرضها الهجرة اليهودية المتزايدة وسياسة اسرائيل الاستيطانية .

وكان من دواعي تشجيع اللجنة المشاركة النشطة في هذه الانشطة من جانب شخصيات سياسية بارزة وبرلمانيين وصانعي سياسة وخبراء آخرين ، من بينهم اسرائيليون وفلسطينيون ، وممثلين ملتزمين واعين لمنظمات غير حكومية . وترى اللجنة أن هذه المجتمعات تقدم اسهاما ايجابيا لجهود السلام بتوفير محفل لمناقشة بناءة متوازنة لجميع المسائل . وأعرب المشاركون عن التأييد لافكار اللجنة بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين ، وعلى وجه الخصوص عن طريق صيغة "الارض مقابل السلام" ومبدأ "شعبين ودولتين" وعقد مؤتمر السلام ، ودعوا إلى اتخاذ التدابير الضرورية لانهاء انتهاكات حقوق الانسان وضمان احترام اتفاقية جنيف . ولاحظت اللجنة أيضا أن المنظمات غير الحكومية كثفت انشطتها لمساعدة الشعب الفلسطيني وتعزيز السلم العادل الشامل .

أخيرا ، هناك بعض المعلومات أيضا عن انشطة شعبة الحقوق الفلسطينية في مجال البحوث والمعلومات والنشر وبشأن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

يتناول الفصل الخامس من التقرير أعمال إدارة الاعلام العام وفقاً للقرار ٦٧/٤٥ جيم بما في ذلك النشرات والأنشطة السمعية المرئية للادارة ومقابلات الصحفيين وبعثات الاخبار إلى المنطقة .

أما الفصل السادس ، وهو الفصل الأخير في التقرير ، فإنه يتضمن توصيات اللجنة . وفي هذا الفصل تعرب اللجنة عن تأييدها المستمر والتام للانتفاضة ، والكفاح الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لانهاء الاحتلال الاسرائيلي ، وتنفيذ اعلان الاستقلال الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وتؤكد اللجنة مجدداً الاجماع الدولي على أن الاحترام التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتمرف وإعمال تلك الحقوق أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين . وتدعو اسرائيل إلى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية واحترامها ، وتناشد جميع القوى التقدمية في اسرائيل أن تزيد من تكثيف جهودها في هذا الشأن .

وترحب اللجنة بعقد الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مؤتمراً للتحقيق سلام شامل يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتعرب عن الأمل الوظيف في أن يحقق ذلك المؤتمر حل شامل عادلاً دائماً لقضية فلسطين يقوم على المبادئ المعترف بها دولياً وعلى قرارات الأمم المتحدة . وتعرب اللجنة أيضاً عن الأمل في أن يكشف دور الأمم المتحدة بشكل عام في هذه العملية .

وتذكر اللجنة بأنه تحقق بالفعل اجماع دولي على المبادئ الأساسية لذلك الحل . وترفق اللجنة بتقريرها توصياتها الاملية التي تضمنت نماذج لإعمال الحقوق الفلسطينية وأيدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ والسنوات التالية . وقد أكملت هذه بعد ذلك بالاعلان وبرنامج العمل اللذين أصدرهما المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين التي عقد في جنيف عام ١٩٨٣ . لقد أهدت الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية

(السيد كاميليري ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتمثيل)

عام ١٩٨٨ إلى توافق آراء أكثر اتساعاً ، كما دلل على ذلك مرة أخرى الاعتماد شبه الأجماعي في العام الماضي للقرار ٦٨/٤٥ ، الذي دعت فيه الجمعية مرة أخرى إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام المعنى بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراف جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وأولها حق تقرير المصير . وتذكر اللجنة أيضاً بالمبادئ المتعلقة بتحقيق سلام شامل الواردة في القرار وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس ، وضمان ترتيبات أمن لجميع الدول في المنطقة ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وحل المستوطنات الإسرائيلية ، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية .

وإلى أن يتحقق تقدم نحو التسوية السياسية ، تدعو اللجنة إلى اتخاذ تدابير بأسرع وقت ممكن لحماية الشعب الفلسطيني وضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف وقرارات الأمم المتحدة ، وتدعو بشكل خاص مجلس الأمن إلى اتخاذ ما يلزم لانهاء مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها . وتدعو اللجنة أيضاً إلى تقديم مزيد من المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني لإعداده لممارسة السيادة الوطنية على أرضه مستقبلاً .

وأخيراً ، تتعمد اللجنة باستمرار وتكثيف جهودها في تنفيذ مهامها ، وتدعو جميع الحكومات ، بما في ذلك حكومتا الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى المشاركة في جميع الاحتفالات التي تنظم تحت رعايتها . وتتمنى اللجنة بأن تعتمد الجمعية مرة أخرى توصياتها وتويد عملها كما فعلت كل عام منذ إنشائها .

الرئيس : عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣٣ (٢٩-٤) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطى الكلمة الان لرئيس الوفد المراقب عن فلسطين .

السيد القدوسي (فلسطين) : السيد الرئيس ، يطيب لي في بداية كلمتي

هذه آن أتوجه إليكم بالتهانئ الخالصة لانتخابكم رئيساً لهذه الجمعية العامة الموقرة في دورتها الحالية ، ونحن واثقون بأنكم بفضل ما تتحللون به من حكمة ودرأية واسعة ستقددون أعمال الدورة السادسة والأربعين إلى النجاح . كما لا بد لي آن أشير إلى الروابط الأخوية العميقية التي تربط بلدكم الشقيق المملكة العربية السعودية بفلسطين وبشعبها المناضل وإلى ذلك الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية الشقيقة إلى الشعب الفلسطيني . وأقول بكل اعتزاز إن القدس الشريف التي انتهي إليها كفلسطيني ونعمل من أجل تحرير مقدساتها هي مسقط رأسكم ، هذا البلد الذي نعتز به جميعاً رمزاً للمحبة والسلام ، كما آود آن أحّي سلفكم السيد غيدو دي ماركو الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة بجدارة وحنكة وضرب مثلاً في النزاهة والشجاعة وأسهم بشكل بارز في خدمة المجتمع الدولي وحل قضاياه . وأشكر السيد الأمين العام خافيير بيريز دي كوبيyar على جهوده المتواصلة في خدمة الأمم المتحدة وشعوب العالم وعلى عمله الجاد لإرساء قواعد السلام والحفاظ على حقوق الإنسان . كما يطيب لي آنأشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيستها السيدة عبسة ديالو على جهودها القيمة في خدمة قضية فلسطين .

عاش العالم قبل أسابيع قليلة لحظات تاريخية هامة وهو يستمع إلى المتحدثين من أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، وكان الأمل يحدوه أن تندفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط خطوات واسعة إلى الأمام . لقد عقد مؤتمر السلام في مدريد العاصمة الإسبانية العريقة والمديدة التي تعتز بتاريخها ويشهد لها الإنسان بختارتها البارزة . كان عقد المؤتمر قد تم بعد مخاض طويل ، والحق يقال إن السيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية قد بذل جهوداً متواضلة لعقده ، كما قام بجولات متتالية في المنطقة بهدف جمع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي على مائدة واحدة للتفاوض .

وقد وقفت إسرائيل كعادتها منذ البداية موقفاً متعنتاً ، بفرضها شروطاً غير مقبولة وبيتذرها للشرعية الدولية وباستهانتها لتوجه العالم نحو السلام ، ولكن المرونة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية قد أزالت الكثير من الصعب أمام هذا المؤتمر ، وجعلته في النهاية ممكناً . لقد استمع العالم للأطراف المتنازعة وكان الوفد الفلسطيني محط انتظار العالم واهتمامه لأن قضيته هي قضية عادلة وتشكل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي ، فكان فيما أبداه من حرص ومسؤولية وتوجه صادق نحو السلام موضوع اهتمام العالم واحترامه ، ودلل ذلك بلا شك على حرص الشعب الفلسطيني وقياداته على تحقيق السلام العادل الذي يضمن حقوقه الوطنية وحقوق الجميع في العيش في أمن وسلم . لكن شامير رئيس وزراء إسرائيل ، الذي جاء يحمل أفكاره التوسعية وحلّم إسرائيل الكبيرة ، حاول تزييف التاريخ وخداع العالم وطمس المعالم الحضارية والوجود العريق للشعب الفلسطيني واستبدال ذلك بالاساطير والخرافات بتجاهله تاريخ شعبنا الفلسطيني وأجدادنا الذين تصدوا لكل الغرابة وتركوا بصماتهم واضحة على تاريخ وتراث هذه المنطقة .

نعم ، لقد كانت مشاركتنا في هذه العملية خياراً صعباً للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة ، والذي عرف خلال هذه السنوات محاولات دولية عديدة للتسوية أفشلتها إسرائيل بسياستها وممارساتها القمعية

والاستيطانية ، ولم تترك مع الأسف مجالا لنجاح هذه الجهود بالرغم من دعم المجتمع الدولي لها . ومع ذلك فقد قرر مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام قبول المشاركة في العملية الجديدة للسلام على أساس واضحة تتمسك بالشرعية الدولية و تستجيب لقرارات الأمم المتحدة ولرغبة المجتمع الدولي وتوجهه نحو ايجاد حلول سلمية للمشاكل الدولية والنزاعاتاقليمية ، وذلك بعد هذه التطورات التاريخية البارزة التي تمر بها الانسانية إثر نهاية الحرب الباردة .

لقد تميز الموقف الفلسطيني بالمرونة والحرص على السلام ، متجاوزا كل العقبات والشروط الاسرائيلية المجنحة لعله يجد في هذا المؤتمر فرصة تاريخية تقود إلى مفاوضات بين العرب والاسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيaticي ، فرصة تحقق السلام لكل شعوب المنطقة . وكانت كلمة وفدىنا الفلسطينيين بما تضمنته من أفكار ومبادرات دليلا على حرصنا على انجاح هذه العملية السلمية واستمرارها بحيث تتحقق النتائج المنتشودة .

وهنا نجد من المفيد أن نسرد لكم بایجاز المراحل التي مررت بها القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة . ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم ١٨١ (د-٣) ، وقد حدد هذا القرار حدود الدولتين العربية واليهودية ، كما حدد وضعا قانونيا خاما لمدينة القدس . ورغم أن اسرائيل استندت إلى هذا القرار ١٨١ (د-٣) لتسويده شرعيتها فإنها لم تلتزم به ، فتوسعت خارج حدودها المقررة وضمت القدس الشريف وبباقي أراضي الدولة الفلسطينية على فترات زمنية متباينة وتجاهلت حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة التي أقرتها الأمم المتحدة .

ومنذ ذلك التاريخ ما زالت اسرائيل دون حدود دولية واضحة أو محددة ، مما يعتبر عائقاً كبيراً وخطيراً أمام أية جهود لإحلال السلام في المنطقة . وفي عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ١٩٤ (د - ٣) الذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لهم عن أملاكهم . لكن اسرائيل تنكرت دوماً لهذا القرار الذي ما زال يشكل صلب أية تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية . وفي عام ١٩٦٧ اتخذ مجلس الأمن الدولي وبالاجماع قراره المعروف ٢٤٢ (١٩٦٧) مؤكداً عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة . وقد أوضح مجلس الأمن في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) بطلان كل الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتفيير معالم الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي بما فيها القدس الشريف . وفي قرار إجماعي لاحق لمجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠) ، طالب المجلس اسرائيل ، باعتبارها القوة المحتلة ، باحترام اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتطبيقاتها على الأراضي الفلسطينية والعربية باعتبارها أراضي محتلة . أما بالنسبة لمدينة القدس فقد صدرت قرارات عديدة عن مجلس الأمن والجمعية العامة تعتبر ضم القدس من قبل اسرائيل باطلاً ولاغياً .

ومنذ ذلك الوقت شهدت منطقة الشرق الأوسط سلسلة من الحروب والنزاعات التي عانت منها شعوب المنطقة وهددت الأمن والسلام في العالم . وقد بذلك جهود دولية واسعة لإيجاد حل سلمي عادل ومحبول إلا أن هذه الجهود كانت تصطدم دوماً بالتعنت والرفض الإسرائيليين ، وبالتالي فإن هذه القرارات تشكل الأساس والمرجع التي لا يمكن تجاوزها لتحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة .

لا شك أنكم تذكرون يوم أن وقف الرئيس ياسر عرفات في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لعام ١٩٧٤ ، وناشد العالم ، وهو يحمل غصن الزيتون ، رمز المحبة والسلام قائلاً :

"لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي" . (A/PV.2282 ، ص. ٥١)

لقد شكل هذا النداء الفلسطيني في ذلك الوقت مبادرة شجاعة من جانب الشعب الفلسطيني في بحثه عن حل عادل يقود إلى تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي .

وقد اتخد بعد ذلك المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ مبادرته السلمية المعروفة ، التي نالت دعما دوليا واسعا ، كما ادت الى فتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الامريكية ، ذلك الحوار الذي توقف للاسف الشديد ، ونحن نرى الان ان الفرصة مناسبة وليس هناك مبرر لانقطاع هذا الحوار ولا بد له ان يستأنف خدمة لمسيرة السلام ودعما لها . وعلى اساس هذه المبادرة دعا الرئيس عرفات في كلمته أمام جمعيتك الموقرة في جنيف في شهر كانون الاول/ديسمبر من نفس العام ١٩٨٨ الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية الشابطة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

ولا يغيب عننا ان نذكركم بان منظمة التحرير الفلسطينية كانت الطرف الوحيد في النزاع العربي - الاسرائيلي الذي رحب بالبيان السوفيياتي - الامريكي المشترك في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ .

وفي هذا السياق ، نعرف جميعا ما قاله الرئيس الامريكي بوش عندما خاطب الكونغرس الامريكي في السادس من شهر آذار/مارس الماضي مشيرا الى ان آلية تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي لا بد ان تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الارض مقابل السلام وان هذا المبدأ هو الذي يضمن الامن والاعتراف باسرائيل كما يضمن الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني .

أوضح الرئيس الامريكي بوش على الاطراف المعنية ان تصل الى اتفاق فيما بينها على هذه الامور من خلال المفاوضات المباشرة . وعلى الفور أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا رحبت فيه بالجوانب الإيجابية التي تضمنها خطاب الرئيس الامريكي ، رأت فيه بداية حميدة بالرغم من انه لم يتضمن إشارة واضحة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وهذا ما تعتبره أمرا لا غنى عنه لضمان نجاح المسيرة السلمية ، اضف الى ذلك ضرورة الالتزام الاسرائيلي الواضح بقرارات مجلس الامن وخاصة القراراتين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تقضي بالانسحاب من جميع الاراضي

الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف . ونحن ، إذ نتفق مع ما ورد في خطاب الرئيس بوش من أن الجغرافيا لا تضمن الأمان لأحد ، وأن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال القوة العسكرية وحدها ، نضيف إلى ذلك أن الأمن يتحقق فقط من خلال التوجّه الصادق لإقامة السلام وتحقيق العدالة والحفاظ على حسن الجوار بين الأطراف المتنازعة . إن على إسرائيل أن تعي بأن السلام الحقيقي يأتي من خلال التزامها بالشرعية الدولية وعلاقاتها السلمية بغيرها العرب واحترامها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير مصيره بنفسه .

إن السلام لا يتجزأ . ولا بد أن يكون شاملًا وعادلاً ليكون دائمًا . كما أن أية محاولة لفرض حلول جزئية أو منفردة لن تؤدي حتماً إلى السلام . وبالتالي تأكيد فساد قرارات ، مثل قرارات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة بتكرير ضم هضبة الجولان السورية المحتلة ، تتناقض مع روح مؤتمر مدريد للسلام وتعطي مؤشراً آخر على نوايا حكومة إسرائيل التوسعية ، ولا يساعد أبداً على استمرار ونجاح هذه المسيرة السلمية .

لقد كان افتتاح المؤتمر في مدريد بداية هامة على الطريق الطويل لصنع السلام . ولا شك أن ما قام به الوفد الفلسطيني الأردني المشترك من جهود ببناءة بالتعاون مع أشقائه في سوريا ولبنان ومصر ودول المغرب والخليج كان تعبيراً عن الرغبة العربية الصادقة المخلصة في إنجاح المؤتمر والوصول لبداية تبشر بإمكانية إقامة سلام حقيقي يضمن استعادة الأرض العربية ويضمن الأمن والسلام لجميع الأطراف المتنازعة . وما زالت السياسة العربية حريصة على استمرار هذا النهج البناء بالرغم من المواقف الإسرائيلية المتعنتة التي تشهدها كل يوم . نأمل أن تستأنف بعد أيام المفاوضات الثنائية التي بدأت في مدريد . وهنا لا بد من التأكيد على أن عملية السلام الشامل في المنطقة بكل مراحلها تعتمد في الأساس والمبدأ على ضرورة الوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وقبول واحترام اتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقاتها على هذه الأراضي .

كما لا بد أن يكون واضحًا منذ البداية أن هذه المفاوضات لا بد أن تحقق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي الفلسطينية والعربية كافة ، بما فيها القدس الشريف ، حسب جدول زمني محدد وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكل آشكاله .

ولا بد من التأكيد أن الشعب الفلسطيني سيمارس خلال هذه الفترة الانتقالية ، وتحت إشراف ومساعدة الأمم المتحدة ، السيطرة الكاملة على الأرض ومصادرها الطبيعية وعلى كافة شؤونه السياسية والاقتصادية والبشرية ، وصولاً لممارسة السيادة الفلسطينية الكاملة في دولته المستقلة .

وبهذا الصدد لا بد من التأكيد على أن إثراز تقدم جوهري وملموس في المحادثات الثنائية سيمهد الطريق ويساهم إيجابيا في إنجاح المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف .

يقف العالم على اعتاب عصر جديد يحدوه الأمل في بناء نظام عالمي آخر يقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي وحق جميع شعوب العالم في الأمن والسلام والسيادة والاستقلال بعيدا عن التهديد بالقوة أو استخدامها .

لقد شهد المجتمع الدولي بدايات مشجعة في ناميبيا وأمريكا الوسطى وكمبوديا في جنوب شرق آسيا لحل المشاكل والنزاعات القائمة بالطرق السلمية . إن شعبينا في منطقة الشرق الأوسط تتطلع أيضا إلى تحقيق طموحاتها في السلام والأمن والاستقرار في إطار هذا النظام العالمي المنتظر . إن عملية السلام التي بدأت في مدريد هي بادرة إيجابية وخطوة هامة على هذا الطريق الصحيح ، ولا بد لنا جميعا أن نتعامل معها بمسؤولية وواقعية حتى تؤتي ثمارها المرجوة لمصلحة شعوب المنطقة وضمانا للأمن والسلام في العالم .

إن شعبنا الفلسطيني الذي يعاني التشرد والقهقر والاحتلال منذ أكثر من نصف قرن من الزمن ما زال يقاوم بصلابة ، وسيبقى دون أن يُسقط غصن الزيتون الذي استقبل به وفدى العائد من مؤتمر السلام بمدريد تأكيدا منه على إصراره في إحقاق تسوية سلمية عادلة ومشرفة .

إن انتفاضة شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة هي صرخة في وجه الاحتلال ونداء صارخ للضمير العالمي وتأكيد لحقه في العيش بحرية وبسلام . وسوف تستمر هذه الانتفاضة ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائما هناك .

ما زلنا نعتقد أن الأمم المتحدة ، التي لم تُعط دورها المناسب والفاعل في بداية عملية السلام الحالية ، تبقى الإدارة الدولية المؤهلة لإرساء قواعد النظام العالمي الجديد . ولا بد أن تساهم بشكل إيجابي في رعاية السلام لأن شعوب العالم تمر على هذا الدور وعلى أهميته .

ولذلك فإننا نأمل أن تواصل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لشعب فلسطين ولمنظمة التحرير الفلسطينية كما فعلت على مدى السنوات الماضية لأن ذلك يدعم مسيرة السلام ويشجع الأطراف المختلفة على التعامل بإيجابية مع هذه المسيرة . إن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط لم تنته ببدء مؤتمر السلام في مدريد ، بل ما زال للأمم المتحدة دور كبير في هذه المسيرة السلمية التي انطلقت بناء على قراراتها وعلى أساس مبادئها ومبادئها .

لقد شهدنا في هذه الدورة تحقيق آمال وطموحات شعوب كثيرة ، كانت مثل شعبنا الفلسطيني محرومة من ممارسة حقها في تقرير مصيرها وتصيي إلى تحقيق سيادتها واستقلالها حتى أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة ونحن إذ نقدم لها التهنئة تتطلع إلى يوم قريب يتمكن فيه شعبنا الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة لعل السلام يعم منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع .

السيد موسى (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت قضية فلسطين على رأس قائمة جدول أعمال الجمعية العامة عندما كانت الأمم المتحدة في بدايتها ، ولكن المسألة بعد مرور ٤٠ سنة لا تزال دون حل . ونحن في ماليزيا نرى أن المناخ الدولي الحالي القائم على التعاون في حل النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية يوفر فرصة ممتازة للسعى من أجل إيجاد حل شامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط حيث تشكل المشكلة الفلسطينية لب هذا النزاع . إن التأخير في إيجاد حل لها يمكن أن يتسبب في عواقب إنسانية وسياسية وخيمة ، وعلى وجه الخصوص في تلك المنطقة المتفجرة من العالم .

وخلال الأشهر القليلة الماضية شهدنا جهوداً جدية بذلتها الولايات المتحدة للسير قدماً بعملية السلام ، وذلك بعد الخطاب الذي ألقى في الكونغرس ، والذي يدعوا إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط على أساس مقاييس الأرض ، في سياق قراري مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وماليزيا تحفيز مبادرة الولايات المتحدة ، التي أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بشأن الشرق الأوسط .

وتدرك ماليزيا إدراكا تاما الطبيعة الصعبة والدقique لعملية السلام . فهو بحاجة إلى الانسنة والرؤوية ، وأهم من ذلك ، إلى الإرادة السياسية والنية الحسنة من جانب الأطراف المعنيين كافة ، ولاسيما إسرائيل ، التي تحتل قطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين ، بما في ذلك القدس ، ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان .

وكخطوة أولى على الطريق لتحقيق عملية سلام صادقة ، وللمعاونة على نزع فتيل التوترات وبناء الثقة بين الطرفين ، إن على إسرائيل أن تظهر إخلاصها بالتخلي فورا عن سياسة بناء المستوطنات اليهودية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . إن إصرار إسرائيل على متابعة سياسة الاستيطان غير المشروعة في وقت ينشد العالم فيه السلام يُعد عملا استفزازيا لا مبرر له ضد السلام . وهذا يصح على وجهه الخصوص في حالة بناء المستوطنات اليهودية الجديدة غير القانونية في مرتفعات الجولان السورية في الوقت نفسه الذي يعقد فيه مؤتمر السلام في مدريد .

وسيظل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يستعصيان علينا ما دامت تنكر على الفلسطينيين حقوقهم الأساسية المشروعة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإنشاء وطن لهم . ولن يتحقق حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة .

ومع ذلك ، إن إسرائيل طيلة سنوات الان لم تتتجاهل قرارات مجلس الأمن العديدة فقط ، ولكن شابت أيضا على اتباع سياسة إقامة "إسرائيل الكبرى" من خلال توطين اليهود في الأراضي المحتلة . وهذه السياسة تهدف إلى تغيير التركيب السكاني للمناطق المحتلة ، وطمس الهوية الفلسطينية والقضاء على حقوق الفلسطينيين واقتلاعهم بطريقة لم يعرف التاريخ مثيلا لها .

وفي تنفيذ هذه السياسة ، لجأت السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير قمعية تتراوح بين مصادرة الأموال الخامسة وال العامة والاعتقال ، والتعذيب ، وإنزال العقوبات الجماعية وقتل الوطنيين الفلسطينيين . وهذه السياسة ينبغي أن تنظر إليها ونعاملها

على ما هي فعلا ، أي محاولة لخلق أمر واقع ؛ وستؤدي إلى الضر اذا ما تركت على غاربها . إن المطلوب هو اتخاذ اجراء حاسم من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن لوضع حد فوري لهذه السياسة .

فالانتفاضة الفلسطينية ، التي دخلت الان عامها الرابع ، هي التعبير الملهم والمتواصل عن معارضة الشعب الفلسطيني للسنوات الطويلة والقاسية من الاحتلال الاسرائيلي . ومستمرة الانتفاضة ما دامت اسرائيل مستمرة في احتلال غزة وألضفاف الغربية ، بما في ذلك القدس . وعلى اسرائيل أن تدرك أن الفلسطينيين لن يرضخوا للمستادين ببرّات الجيش الاسرائيلي الذين لا يشعرون بوخز الضمير عند إطلاق النار على النساء والأطفال ، ويقومون بمضائق الفلسطينيين في منتصف الليل وهدم منازلهم . إن الفلسطينيين قد عقدوا العزم على تحرير أراضيهم ونيل حقوقهم في حياة حرة وعادلة في وطنهم .

لقد تكشفت وحشية اسرائيل في الاراضي المحتلة بدرجة تشير القلق العميق بشأن المشكلة الملحة وهي سلامه الفلسطينيين وحمايتهم . إن التدابير القمعية الاسرائيلية تستمر دون هوادة وهذه السياسات الوحشية تعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية ولاتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات المختلفة الصادرة عن مجلس الأمن . لقد قامت السلطات الاسرائيلية بمضايقة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الأونروا) وعرقلة عملها في الاراضي المحتلة . إننا نشيد بكل الذين يخدمون في الأونروا في ظل ظروف صعبة للغاية . إن عمل الأونروا يعد حيويا ، والواقع أن هذه الوكالة أصبحت نظاما أساسيا لدعم حياة نحو مليونين من الفلسطينيين الذين يستحقون مساعدة الأونروا .

إن القلق بشأن سلامه الفلسطينيين وحمايتهم جعل ماليزيا وبلدان عدم الانحياز الأخرى الاعضاء في مجلس الأمن تقدم قراري مجلس الأمن ٦٧٣ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) اللذين يطالبان من اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، أن تقبل السريان الشرعي لاتفاقية جنيف الرابعة وأن تلتزم التزاما دقيقا بأحكام الاتفاقية . وبنفس الروح أيدت ماليزيا عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لمواجهة مشكلة امتحان اسرائيل ومسألة تعزيز دور الأمم المتحدة من رصد ومراقبة الحالة في الاراضي المحتلة . ونحن نشعر بخيبة أمل عميقه لأن مجلس الأمن لم يبذل أية محاولة جادة لمتابعة قراره ٦٨١ (١٩٩٠) الذي استغرق ٥٠ يوما من التفاوض بغية تفادى استخدام حق النقض . إن ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه ، وفقا لاحكام اتفاقية جنيف ولما هو متوقع من مجلس الأمن ، لا يمكن أن يكون هناك اختلاف أو تمييز فيما ينبع عن القيام به لتقديم المساعدة ، بين شعب يعاني من جراء الفزو وآخر يرزح تحت نير الاحتلال . ولا نزال نعتقد أن مجلس الأمن يفلطع بمهمة كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، حتى اثناء استمرار عملية السلام . إن محاولة السلطات الاسرائيلية في الايام الأخيرة مضايقة حنان عشاوي - وهي عضو بارز في الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام في مدريد - وتهديدها بتدابير بوليسية ، يؤكد ضرورة قيام الأمم المتحدة باتخاذ اجراء يحمي الفلسطينيين من التخويف والمضايقة .

(السيد موسى ، ماليزيا)

إن المقاومة الفلسطينية ستستمر ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً ، وستضطر إسرائيل في نهاية المطاف إلى مواجهة هذه الحقيقة . وكلما أسرعت إسرائيل في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتزمت بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وانضمت إلى المجتمع الدولي في تمهيد الطريق صوب تسوية سلمية ، عاد ذلك بالفائدة على كل من يعنيهم الأمر .

إن ماليزيا تتعاطف تعاطفاً كاملاً مع الكفاح العادل للانتفاضة . وفي نفس الوقت ثود أن نعبر عن احترامنا لقيادة الفلسطينية لموقفها التطلعى الإيجابى بالموافقة على المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد .

إن الاستقرار في الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى السلم والأمن الدوليين ، ستظل معرضاً للخطر حتى يتم التوصل بالكامل إلى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية . وتوكّد ماليزيا تأييدها لعملية التفاوض الجارية ولكنها في نفس الوقت ترى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن يعالجا على وجه الإلحاح والحرج مسألة المستوطنات اليهودية غير المشروعة ومسألة حماية الفلسطينيين وكفالة سلامتهم في الأرض المحتلة . يجب على الأمم المتحدة أن تؤكد المرة تلو المرة أن الحالة في الميدان لم تتغير . كذلك فإن مؤتمر مدريد لا يبطل بأي حال من الأحوال الخداءات المتكررة للجمعية العامة باغلبية ساحقة بعقد مؤتمر سلام دولي على أساس القرارات ذات الصلة ، بما في ذلك قراراً مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ينفي لنا لا نسمح بأن تصاحب الجمعية العامة ومجلس الأمن بالجمود أو الترخي لمجرد أن اجتماعاً أولياً تم في مدريد . فمؤتمر مدريد ، رغم كونه تاريخياً وهاماً ، لا يستطيع وحده أن يحقق حل دائمًا ، بل ينفي أن تتبعه مفاوضات بشأن المسائل ، وبصفة خاصة مسألة تبادل الأرض المحتلة بما في ذلك القدس ، مقابل السلام والحدود الآمنة .

السيد سوتريسا (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب وقد

بلادي في الماضي عن قلقه العميق بسبب التدهور المستمر للحالة في الأرض الفلسطينية ، والأراضي العربية الأخرى المحتلة . ولقد تفاقمت هذه الحالة في السنوات

الأخيرة لعدم إهراز تقدم في الجهد التي تبذل لمعالجة الصراع في الشرق الأوسط ، ولبّه قضية فلسطين . إن تتبع المناقشات الذي يبدو أنه بلا نهاية يتعارض بشدة مع مأساة المعاناة البشرية وعجز هذه المنظمة عن معالجة سياسات اسرائيل العدوانية والتوسعية .

وتبيّن أحداث السنوات الماضية أن إصرار اسرائيل على إقامة "اسرائيل الكبرى" بآلية وسيلة ، كان له أثر مزعج على السلم والأمن الإقليميين والعالميين . لقد سمحت اسرائيل على نحو منهجي بإنشاء مستوطنات جديدة بغية إدامة الاحتلال عن طريق التغييرات الجغرافية والثقافية والاجتماعية . لقد صادرت جزءاً كبيراً من الأرض في المناطق المحتلة على الرغم من الاحتجاجات العربية الشديدة . وفرضت قيوداً عديدة على الاقتصاد ، وهكذا جعلت الأراضي الباقية معرضة لاهواء اسرائيل . لقد استوّعت بالفعل أجزاء هامة من الضفة الغربية ، إلى جانب ما يسمى بأراضي الدولة وأعلنت اسرائيل على نحو انفرادي أن القدس "عاصمتها الأبدية" .

إن هذه السياسات توصل الأراضي المحتلة بسرعة إلى نقطة لا يمكن الرجوع عنها، وتجمل حتما إعادة هذه الأرض أمرا مستحينا من الناحية العملية والسياسية . فاعداد المستوطنين الذين زرعوا في هذه المناطق والبيوت والأراضي التي أعطيت لهم قد وصلت بالفعل إلى نسب مذهلة . وفي هذه الثناء ، إن الحالة مستمرة بالتردي وتضر بصورة خطيرة بأمن وحماية السكان المدنيين . وأعمال العنف الوحشي اليومية التي تشن ضد المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس الشريف عرّت تماما محاولات اسرائيل فرض حكم الأرض المحتلة بحكم الواقع .

لقد زادت حرب الخليج من تعزيز يأس الفلسطينيين ، وفي نفس الوقت فاقمت من معاناتهم اليومية . فالاقتصاد المشلول بالفعل في الأرض المحتلة سحقته القيود الاسرائيلية المتممة بالحرب . وينبغي أيضا أن نتذكر أن الانتفاضة انبعثت عن مشاعر الإحباط العميق لدى شعب لم تلب طالبه بوضع نهاية للاضطهاد . وهذه التطورات عبأت الأمة الفلسطينية ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلها الشرعي والوحيد ، لضمان إعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة .

إن ما ينأمل من أجله الشعب الفلسطيني هو ما ناضلت من أجله وحققته أسمى عديدة في آسيا وأفريقيا . وعلى الرغم من المبادرات السلمية العديدة والإجراءات المتسمة ببعد النظر التي اضطلعت بها القيادة الـ 'سطينية ، فإن من المؤسف أن الطريق إلى السلام لا يزال يسدء التعتت والعمق الاسرائيليان .

باختصار ، تمر اسرائيل على سياساتها القائمة على القمع الوحشي وطرد الفلسطينيين وتحفيز المعادلة الدينمغرافية بالقوة بسماحها لموجات من المهاجرين اليهود بالاستيطان في الأرض المحتلة والتعجيل ببناء مستوطنات جديدة ، متهدكة بذلك كله انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي .

إن ما يشعر به المجتمع الدولي من غضب وخيبة أمل تخفف منها المبادرة المشتركة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لعقد مؤتمر سلام محدود . إلا أن إصرار اسرائيل على التمسك بالسلم بشروطها يشكل عقبة رئيسية أمام

عملية السلم الجارية . إن المسألة الخامسة هي ما اذا كانت اسرائيل مستعدة للتخلص عن احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، ولأن تختار صيغة الأرض مقابل السلام وللدخول في حوار ذي مغزى يؤدي إلى تحقيق التطلعات الفلسطينية المشروعة . وفي هذا الصدد ، نحن لا نزال نعتقد أن مؤتمر السلام الدولي بالصيغة التي نهى عليها قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، يوفر في النهاية أشد الاطر فعالية للمفاوضات بشأن جميع العناصر الأساسية لحل عادل ودائم .

في خضم التحولات الايجابية على المسرح السياسي العالمي والتسويات السلمية لشئ القضايا المتعارضة ، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متفجرة . وننظرا إلى خطورة تصعيد العنف واتساع المصراع في المنطقة الماثل دائما ، لا ينبغي السماح بمزيد من التأخير في التماس حل يتفاوض عليه ويؤدي في النهاية إلى ظهور نظام إقليمي جديد قائم على العدل والكرامة والاستقرار . واليوم لم يعد السؤال ما اذا كان الفلسطينيون سينتصرؤن في قضيتهم المقدسة ، ولكن السؤال ما هو طول الوقت الذي سيستغرقه تحقيق ذلك وبأية تضحية . وما هو مسلم به عالميا أيضا أن الاحتفاظ بالأراضي المحتلة التي احتلت بالقوة ستترتب عليه عواقب وخيمة على سلم وأمن دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل . وعليه ، يدعو وفدي مجلس الأمن لمعالجة القضية الفلسطينية بنفس المعايير التي طبقها على أزمة الخليج . فمن شأن هذا أن يشكل خطوة هامة وايجابية على نحو غير عادي .

تنظيم الاعمال

الرئيس : أود أن أعلم حضرات الممثلين أن الجمعية العامة ستتنظر في البند ٧ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "الأخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة" ، صباح الاثنين ، الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، مباشرة . بعد النظر في البند ٣٣ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥